لكونه في صورة الخبر المفرد واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا
لم يجئ في كلامهم زيدا قائم ابوه كما جاز زيدا قائم ابواه كما صرح
به الفاضل العصام ولو سلم فلا اخر لاندفاع الانتقاض لكونه يلزم
التزام التكلفات بلا حاجة اما اولا فلان جعله مبتدا لا يغني
عن كونه خبرا والصفة اذا كانت مع مرفوعها خبرا يكون الاعراب
الذي استحقه المجموع في لفظها في غير هذه الصورة واما فيها فلو جعلت
مبتدا يكون اعرابها من هذه الحيثية في لفظها ومن حيث كونها خبرا
في محله ولا خفاء في كون هذه تكلفا واما اذا لم يجعل مبتدا بان
حمل على التقدير الاول كما زيد قائم ابوه فيستغنى عنه واما ثانيا
فلانه اذا جعلت مبتدا يكون المجموع جملة معنى واما اذا لم يجعل بان
حمل عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى والاصل في الخبر الافراد
والعدول عنه بلا داع تكلف لا يخفى واما ثالثا فلان كون
المسند مبتدا خلاف الاصل مع انه مبتدا اضطراري بحيث
لو وجد ههنا وجه اخر لرفعه وجه سوى الابتداء لم يحكم عليه
بانه مبتدا ولا خفاء في وجوده ههنا وفي ان الحكم به تكلف وليس
هذا مثل قائم زيد حتى ينتقض به لان كون الخبر مقدما والمبتدا
مؤخرا خلاف الاصل كما ان كون المسند مبتدا كذلك فبالنظر
الى الاول جعلت مبتدا لوجود الاضطرار في الجملة بالنظر الى الثاني
جعلت خبرا واحدهما يغني عن الاخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت

نحو اقائم

او لكون التقدير زيد قائم ابواه

وانما جعل فاعلا لان لها شبها بالفعل ومن ثمة لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف باللام او الاضافة ولا اساغ لكون الوصف خبرا مع نكارة المبتدا حينئذ عيشي بن الكردي



نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدون والصفة فيهما متعينة
للابتداء وما بعدها للفاعلية ولا يجوز كونهما خبرا وما بعدها
مبتدا اذ المطابقة لازمة بينهما وليست هنا بخلاف مثل اقائم
زيد فانه يجوز فيه الامران ولا خبر لهذه المبتدا لكونه بمعنى الفعل
لكون الاستفهام والنفي في الفعل اولى بل فاعله ساد مسد الخبر ولذا
جعل المجموع جملة فعلية كما سبق ولا يجوز تعدد المبتدا اي النوع الاول
منه لانه المتبادر عند الاطلاق لشهرته لان السوق يسوق
اليه يعني انه لا يجوز تعدده لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء واما
التعدد معنى او لفظا بعاطف فيجوز نحو ان كان جزء كل من الخبر الاخر
يؤتى بالواو ولا تثنى او يجمع نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر
والزيدان عالما او زيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه او عالمون
والاصل في المبتدا والاولى له تقديمه على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه
موصوفا بالخبر والموصوف مقدم على الوصف وجودا فينبغي ان يقدم
ذكرا ليتوافقا وشرطه اي شرط صحة كونه مبتدا ان يكون معرفة
لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين
لا يفيد ولان في تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام
وهو الافهام لان في تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث لانه اذا
كان مجهولا وهو مقدم على الخبر مما يمتنع السامع عن استماع
هذا الحديث كذا في شرح لب الالباب او نكرة مخصصة اي قريبة
الى الخبر

واما التعليل بامتناع قيام عرض واحد في محلين فقد ابطله في الامتحان في بحث الفاعل والعجب من الشارح الاول حيث غفل عن هذا وعلل علامه بما ابطله
سيد احمد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)